أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩	٩ر٠٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠	١٤ر٧٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧١	٣٣ر٤٠٠

وهذه الاحصاءات تتناول فقط العاملين « شرعيا » في اسرائيل ، اي أولئك الذين لديهم تصاريح من الحكومة الاسرائيلية ، ولكن من المقدر ان هنالك الرجال من المناطق المحتلة الذين يعملون « بصورة غير شرعية » في اسرائيل(٨٨). وانه بين هؤلاء العمال « غير الشرعيين » تكون ظروف العمل غير انسانية للغاية .

يعتمد اقتصاد الضفة الغربية الان بشكل أساسي على أجور سكانها الذين يعملون في اسرائيل : ففي عام ١٩٧٠ بلغ مجموع الاجور التي حصلها عمال الضفة الغربية في اسرائيل حوالي ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية ، وشكلت ١٤ ٪ من اجمالي ناتج المنطقة(٨٩). وحيث ان عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل قد نما بسرعة بعد عام ١٩٧٠ ، وبلغ اكثر من الضعف في السنة التالية وحدها ، فليس من غير المعقول تقدير ان الاجور المحصلة في اسرائيل الان تشكل ثلث اجمالي ناتج الضفة الغربية ، او ربما اكثر من ذلك.

وقد كان لتصدير العمال اثر واضح على اجور العمل في الضفة الغربية ايضا . فقد اجبرت المنافسة مع المستخدمين الاسرائيليين مع الطلب المتزايد للعمل على رفع المعدل اليومي للاجر في الضفة الغربية من ٦ر٥ ليرات اسرائيلية في نهاية عام ١٩٦٨ الى ٦ر٩ ليرات اسرائيلية في بداية عام ١٩٧١(٩٠). وأضر ارتفاع الأجور بصغار المستخدمين — من رجال أعمال وحرفيين ومزارعين — الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن منافسة المستخدمين الاسرائيليين وكبار صناعيي الضفة الغربية الذين يستفيدون من سياسة الاحتلال الاقتصادية . وهكذا تقدمت ، بشكل سريع ، عملية بلترة* الحرفيين وصغار الملتزمين الفلسطينيين(٩١). لقد كانت الزيادة في الاجور في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧١ كبيرة ، حوالي ٣٨ ٪ ، لدرجة ان الدخل الحقيقي ، حتى بالنسبة للعمال المستخدمين في الضفة الغربية بالاضافة الى اسرائيل قد ارتفع نوعا ما ، بالرغم من الزيادة المرافقة في الاسعار . (ارتفعت مؤشرات اسعار الاستهلاك في الضفة الغربية من ١٠٣ر٠ في عام ١٩٦٩ الى ١١٩ر٢ في الجزء الاول من عام ١٩٧١)(٩٢).

يحصل عمال الضفة الغربية المستخدمين في اسرائيل على أجور اكثر بنسبة ٧٠ ٪ عن أجور العمال في الضفة الغربية(٩٣)**. ولكن على العاملين في اسرائيل الان ان يدفعوا

---

* البلترة : التحويل الى بروليتاريا .

** لقد أشار بعض الاسرائيليين الى الاجور الاعلى التي يستطيع عمال المناطق المحتلة ان يتلقوها كدليل على المنافع التي اضفاها الاحتلال الاسرائيلي على سكان المناطق المحتلة العربية . وقد وصل موشيه دايان الى حد القول « انني لا أعرف سياسة اكثر اشتراكية من سياسة تسمح لعربي من غزة بالعمل هنا من اجل الحصول على لقمة العيش والتعليم وبناء بيت أيضا الان »(٩٤). ان هذا الاعتذار معياري للكولونيالية او النيوكولونيالية يعرضه مستخدمو عمال العالم الثالث في بلدان « المتروبول » ، وانه لاعتذار مراوغ بشكل واضح . ان سلالم الاجور في البلدان الرأسمالية المتقدمة هي أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان غير الصناعية المستغلة ، لان تكاليف ومستوى المعيشة في الاولى هي أعلى بكثير جدا : فعلى سبيل المثال ، كان الاستهلاك الخاص للفرد في اسرائيل يساوي ٥ر٤ اضعاف ما هو عليه في الضفة الغربية ، و٥ر٧ اضعاف ما هو عليه في غزة عام ١٩٦٩(٩٥). هنالك نموذج عالمي لعمال من البلدان او المناطق الفقيرة يسافرون الى البلدان الرأسمالية المتقدمة من أجل العثور على عمل هناك برواتب أعلى مما يستطيعون تلقيه في بلدانهم ، ولكن من المستحيل القول ←